نشرة صندوق النقد الدولي

فحص سلامة الاقتصاد

اليمن: إعادة هيكلة الإنفاق العام سيؤدي لخلق الوظائف ومكافحة الفقر

٣١ يوليو ٢٠١٣

محل نجارة في العاصمة اليمنية صنعاء: السعي لإيجاد اقتصاد أكثر جذبا للأعمال أمر ضروري لتوفير فرص العمل (الصورة: Wolfgang Diederich/Newscom)

- حدث تقدم نحو الاستقرار الاقتصادي، لكن التعافي لا يزال هشا
- من المهم إعادة توجيه الموارد نحو النفقات الداعمة للنمو ومكافحة الفقر
- دعم المانحين له دور حيوي في تنمية البلاد

مع استمرار التحول السياسي في اليمن، نجد البلاد عند مفترق طرق مهم في مسار التنمية الاقتصادية.

تركت أزمة عام ٢٠١١ أثرها على الاقتصاد، حيث أدت إلى هبوط إجمالي الناتج المحلي بما يتجاوز ١٢%. ومنذ ذلك الحين، حقق اليمن تقدما نحو التعافي والاستقرار الاقتصادي، وذلك بفضل الدعم القوي من الجهات المانحة وانتهاجه سياسة نقدية رشيدة. لكن على اليمن أن يسارع بتنفيذ الإصلاحات الضرورية للحفاظ على المكاسب التي حققها مؤخرا والبناء عليها ومكافحة الفقر والبطالة.

وفي مقابلة مع د. خالد صقر، رئيس بعثة الصندوق إلى اليمن، ناقش التحديات التي تواجهه في سعيه لترسيخ هذا التعافي الوليد ومكافحة البطالة والفقر.

النشرة الإلكترونية: **هل لك أن تصور لنا المشهد العام للاقتصاد اليمني حاليا؟**

د. صقر: اليمن بلد ذو أهمية استراتيجية ولديه إمكانات اقتصادية كبيرة بما يتمتع به من قوة عاملة كبيرة وشريط ساحلي ممتد وموارد زراعية ومعدنية. غير أن حوالي نصف سكانه يعيشون تحت خط الفقر وهناك طفل من بين كل طفلين تقريبا يعاني من سوء التغذية. واليمن تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط الناضبة وتواجه نقصا شديدا في المياه، كما أن البطالة بالغة الارتفاع، وخاصة بين الشباب، ويساهم التوتر الاجتماعي فيما تشهده البلاد من تحديات أمنية.

وتعد العملية الدستورية الجارية، وأعني بها الحوار الوطني، نموذجا لبلدان التحول العربية الأخرى، إذ أنها تقوم على مشاركة واسعة من مختلف أطراف الطيف السياسي والاجتماعي. وسيؤدي الختام الناجح لهذه العملية إلى تيسير التعافي الاقتصادي بدرجة كبيرة عن طريق تحسين الثقة. وفي نفس الوقت، يمكن دعم العملية السياسية من خلال الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق نمو قوي وشامل.

النشرة الإلكترونية: **ما هو التقدم الذي حققته الحكومة حتى الآن في إصلاحاتها الاقتصادية؟**

د. صقر: سأسوق مثالا في هذا الخصوص: كان الديزل يباع للمواطنين بسعر ١٠٠ ريال لليتر ولقطاع الكهرباء بسعر ٤٠ ريالا، في حين أن التكلفة الحقيقية تتجاوز ٢٠٠ ريال. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت السلطات قرارا حكيما بتوحيد السعر عند مستوى ١٠٠ ريال، مع تعويض قطاع الكهرباء عن هذه الزيادة لتجنب زيادة أسعار الكهرباء. وسيؤدي هذا التوحيد لسعر الديزل إلى مكاسب مهمة فيما يخص الحد من التهريب ورفع الكفاءة.

ويتم أيضا تعزيز الشفافية، بما في ذلك نشر تقارير خبراء الصندوق التي تتضمن تقييما للاقتصاد، كما يتم نشر الكشوف المالية المدققة للبنك المركزي بالكامل للمرة الأولى، وتتواصل الجهود لتقوية إطار الرقابة وتسوية الأوضاع في القطاع المصرفي وإنشاء مؤسسات تساعد على التعجيل بصرف المبالغ المقدمة من الجهات المانحة.

***النشرة الإلكترونية*: كيف ساعد الصندوق اليمن خلال فترة التحول؟**

د. صقر: كانت اليمن أول بلد من بلدان التحول العربية يتلقى دعما ماليا من الصندوق. وقد صُرف هذا الدعم البالغ حوالي ٩٤ مليون دولار في إبريل ٢٠١٢ بموجب التسهيل الائتماني السريع الذي تتاح الاستفادة منه كنوع من المساعدة الطارئة لدعم أهداف إصلاحية محدودة عندما تتسبب الأزمات في الحد من قدرة البلدان على تنفيذ السياسات.

وقد ساعد هذا التسهيل على استقرار الموقف. فتمكنت السلطات من الوفاء بأهداف برنامجها الاصلاحي — بل إنها تجاوزتها. وكان المجتمع الدولي سريع التحرك أيضا، فحصل اليمن على دعم استثنائي من المانحين، وخاصة المملكة العربية السعودية، وزادت المنح الخارجية من حوالي ١% من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الماضية إلى نحو ٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٢. وبفضل هذه العوامل المجتمعة، استقر سعر الصرف عند مستوى ما قبل الأزمة، وانخفض معدل التضخم إلى رقم أحادي (وإن كان قد سجل بعض الارتفاع من جديد بعد ذلك). والأهم من ذلك أن النشاط الاقتصادي بدأ يتعافى، حيث نما القطاع غير النفطي بمقدار ٤%.

النشرة الإلكترونية: **ما هي التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني في الأجل القريب؟**

د. صقر: بالرغم من تنفيذ السلطات سياسة نقدية رشيدة في عام ٢٠١٢، فقد حدثت زيادة سريعة في التوسع النقدي خلال النصف الثاني من العام، وهو ما يرجع لأسباب تتضمن تمويل عجز الموازنة الذي تجاوز المقدار المخطط. وجاء اتساع العجز هذا بسبب زيادة دعم الطاقة غير الموجه وفاتورة أجور القطاع العام.

ونتيجة لذلك، فإن احتياجات التمويل الكبيرة للموازنة أدت إلى تخفيض الأموال المتاحة للاستثمار الخاص. فالحكومة تستحوذ على ٧٠% من إجمالي الائتمان المصرفي، مما يترك حيزا محدودا من الائتمان للاستثمارات الخاصة. أضِف إلى ذلك أن هذا الوضع يدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع، مما يرفع تكلفة التمويل الذي تحتاجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويساهم في خفض النمو ورفع معدل البطالة.

النشرة الإلكترونية: **وكيف تعالج اليمن هذا الموقف؟**

د. صقر: التحدي الأكبر أمام اليمن هو إيجاد الموارد المالية الكافية لزيادة الإنفاق الداعم للنمو والمواتي للفقراء. وقد بلغ الدعم المعمم ٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٢، أي أنه استهلك ثلثي الإيرادات النفطية الكلية في البلاد. وإذا أضفت تكلفة أجور القطاع العام البالغة ١١% من إجمالي الناتج المحلي، تجد أن هذين البندين من بنود الإنفاق لا يتركان حيزا ماليا يُذكر للإنفاق الموجه للحد من الفقر وزيادة النمو الاقتصادي.

وعلى ذلك، فمن الضروري تحويل بعض الموارد تدريجيا من دعم الطاقة المعمم — الذي يفيد الأغنياء ومهربي الوقود بدرجة أكبر مما يفيد الفقراء — إلى المساعدات الاجتماعية المباشرة للفقراء. وحتى إذا بدأ اليمن بتخفيض محدود في الدعم المعمم، في حدود ١٠-١٥% على سبيل المثال، سيكفي ذلك لزيادة المساعدات الشهرية التي يدفعها صندوق الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة بمقدار النصف من ١٨ دولارا إلى ٢٧ دولارا في المتوسط.

وبالنسبة للأجور، يُلاحظ في اليمن وجود ظاهرة العمالة "الوهمية"، أي أن كثيرا من العمالة المسجلة في قائمة الرواتب الحكومية لا وجود لها. ويُصرف الكثير من الأجور بشكل إجمالي لرؤساء العاملين دون معرفة كيفية توزيعها. وقد ساعد البنك الدولي السلطات في تحديد هذه المشكلة ووضع نظام كفء لتعريف الهوية حتى يستخدمه العاملون عند استلام رواتبهم. وسيكون إدخال هذا النظام تدريجيا حتى ينَفَّذ بحرص.

وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج اليمن إلى الاستمرار في تحسين مستوى الامتثال من جانب كبار دافعي الضرائب. ولن يتطلب ذلك أي زيادة في معدلات الضرائب أو يؤثر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتبلغ الضرائب المحصلة ٧% من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة منخفضة بالمقاييس الإقليمية والدولية. وقد حققت الحكومة بعض التقدم على هذا الصعيد بالفعل في العام الماضي، وسيكون من المهم بشكل عام مواصلة العمل على احتواء عجز الموازنة بغية تخفيض التضخم، وهو ما يعود بالنفع على كل السكان، وخاصة الفقراء.

النشرة الإلكترونية: **معدلات الفقر والبطالة في اليمن مثيرة للقلق. فما الذي يمكن أن تقوم به الحكومة لزيادة فرص العمل؟**

د. صقر: بناء الطرق وغيرها من مشروعات البنية التحتية التي تخدم التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، عندما تقوم بإنشاء طرق جديدة، وهو احتياج كبير في اليمن، تقوم بتشغيل عمالة على الفور وكذلك في المستقبل لأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة سوف تقام حول هذه الطرق وتخلص مزيدا من فرص العمل. فالأمر إذن لن يقتصر على تشغيل العمالة في نشاط منتج، بل إن الطرق — بمجرد بنائها — تتيح نقل السلع للأسواق كما تؤدي إلى زيادة قيمة الأراضي وتعزز جدوى المشروعات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري زيادة الاستثمار في الموارد البشرية، والسعي لتهيئة مناخ أكثر دعما للأعمال، وزيادة فرص الحصول على الخدمات المصرفية، وتقوية المؤسسات العامة.

النشرة الإلكترونية: **ما هو دور المانحين الدوليين في مساعدة اليمن أثناء فترة التحول؟**

د. صقر: تم تقديم تعهدات قدرها ٨ مليارات دولار تقريبا من مجموعة أصدقاء اليمن، وهي تضم ٢٠ بلدا ومنظمة حكومية دولة بقيادة المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية وتهدف إلى تعبئة الدعم لليمن. وقد تم صرف ١,٨ مليار دولار من هذا المبلغ حتى الآن. ومن الضروري زيادة مساعدات المانحين بوجه عام — وخاصة ما يوجه للموازنة — لدعم إطار سليم للاقتصاد الكلي.

روابط ذات صلة:

البيان الصحفي
علاقة اليمن بالصندوق
قرض الصندوق لليمن بقيمة ٩٣ مليون دولار
النمو الاقتصادي يعتدل عبر بلدان الشرق الأوسط